«الوطني»: نمو الاقتصاد المصري لا يزال قوياً وجائحة كورونا تخيم على الآفاق المستقبلية

تباطؤ وتيرة النمو في الربع الأول من 2020 مع توقعات باستمرار التراجع في الربع الثاني

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أنه في ظل تسجيل أكثر من 88 ألف حالة إصابة مؤكدة (حتى 21 يوليو)، اتخذت الحكومة إجراءات وقائية لاحتواء تفشي جائحة كوفيد-19، بما في ذلك إغلاق المطارات وفرض قيود على التنقل وحظر التجول، ضمن تدابير أخرى. كما قامت الحكومة بتبني حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة 100 مليار جنيه مصري (6.3 مليار دولار) للتخفيف من تداعيات الجائحة. وعلى الرغم من تضرر العديد من القطاعات بشدة، إلا أن وتيرة النمو الاقتصادي كانت معتدلة في الربع الأول من عام 2020 مقارنة بمعدلات النمو التي شهدناها مؤخراً، وذلك لكون مصر لم تفرض تدابير إحتواء الفيروس إلا في وقت لاحق من تلك الفترة (في مارس). وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 5.0% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2020 (الربع الثالث من السنة المالية 2020/2019) مقابل 5.6% في الربع الرابع من عام 2019، فيما يعد أقل من التوقعات الحكومية التي تشير إلى وصول معدل النمو إلى 5.9%، إلا أنها تعتبر من المعدلات القوية إلى حد ما مقارنة بمعدلات الانكماش التي شهدتها العديد من الدول الأخرى حول العالم.

وقد يتراجع النمو في الربع الثاني من 2020 بوتيرة أعمق في ظل تأثير القيود المفروضة. وهذا ما يؤكده بالفعل الانخفاض الحاد الذي سجله مؤشر مديري المشتريات في مصر، إذ تراجع لأدنى مستوياته التاريخية وصولاً إلى 29.7 في أبريل. وعلى الرغم من تحسن المؤشر وارتفاعه إلى مستوى 40.7 في مايو و44.6 في يونيو على خلفية تخفيف إجراءات الحظر، إلا أنه بلغ في المتوسط 38.3 في الربع الثاني، فيما يعد أقل بكثير من متوسط العام 2019 البالغ 49.1 وهو الأمر الذي يشير إلى انخفاض شديد في نشاط القطاع الخاص.

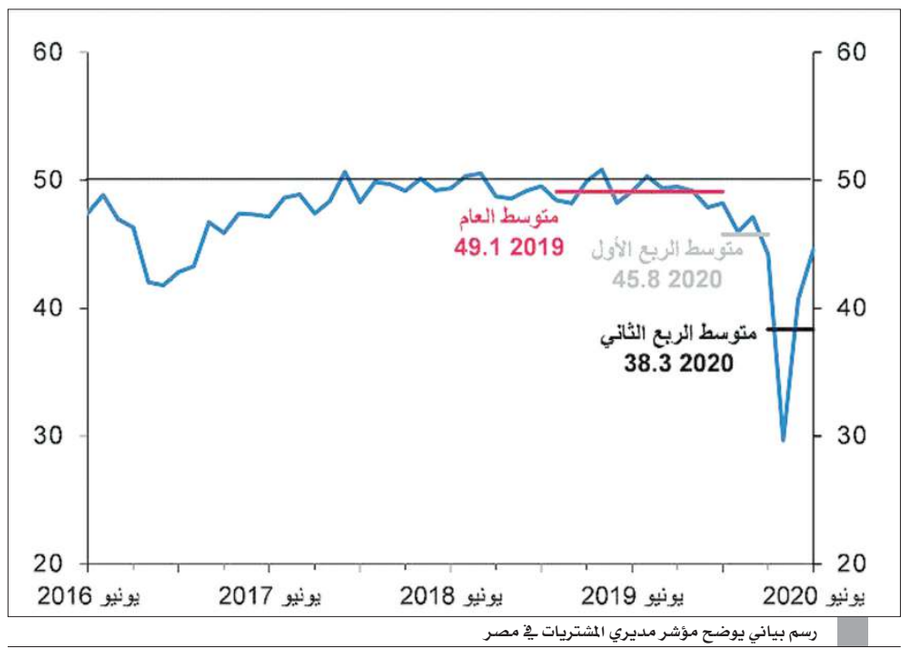

رسم بياني يوضح مؤشر مديري المشتريات في مصر

وفي ضوء ما سبق، من المرجح أن يتباطأ معدل النمو إلى حوالي 3% في السنة المالية 2020/2019 (التي انتهت في يونيو) مقابل 5.6% في السنة المالية 2019/2018. أما بالنسبة للسنة المالية 2021/2020، نتوقع أن ينخفض النمو إلى ما دون مستوى 2%، إذ ستظل العديد من القطاعات مثل السياحة والطيران والنقل والشحن تحت ضغوط شديدة، خاصة إذا استمرت أزمة الجائحة خلال النصف الثاني من العام الحالي. وفي ظل تراجع معدل النمو، من المترقب أن يرتفع معدل البطالة خلال عام 2020، بعد انخفاضه إلى 7.7% في الربع الأول من عام 2020 مقابل 8.0% في الربع الرابع من عام 2019 و8.1% في الفترة المماثلة من العام الماضي.

الوضع المالي سيتعرض لضغوط

تحسن الأداء المالي بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من السنة المالية 2020/2019 في ظل انخفاض عجز الموازنة إلى أقل من 4% من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن تراجع الإيرادات إلى جانب الزيادة غير المتوقعة في نفقات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، وتدابير التحفيز الاقتصادي ستؤدي إلى تدهور الوضع المالي. وتوقعت الحكومة أن يرتفع العجز إلى حوالي 8% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2020/2019، إلا أن ذلك المستوى سيظل أقل من العجز البالغ 8.4% المسجل في السنة المالية 2019/2018.

أما بالنسبة للسنة المالية 2021/2020، فقد أقرت مصر أكبر ميزانية في تاريخ البلاد بقيمة 2.2 تريليون جنيه مصري (137 مليار دولار) والتي تتضمن زيادة الإنفاق على الاستثمار العام والخدمات الاجتماعية بشكل رئيسي، خاصة قطاعي الرعاية الصحية والتعليم. وفي ضوء الأزمة الحالية، فقد يزداد عجز الميزانية إلى 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2021/2020 وفقاً للتقديرات الحكومية، مقابل التقديرات الصادرة في أبريل والتي بلغت 6.2% ومقابل المستوى المستهدف قبل الجائحة بنسبة 5%. وتهدف مسودة الميزانية إلى خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 85% في السنة المالية 2020/2019 إلى 82.7% و77.5% في السنة المالية الحالية والقادمة على التوالي. إلا أننا نعتقد أن تحقيق تلك الأهداف سيكون مرهونا بمدة استمرار الجائحة.

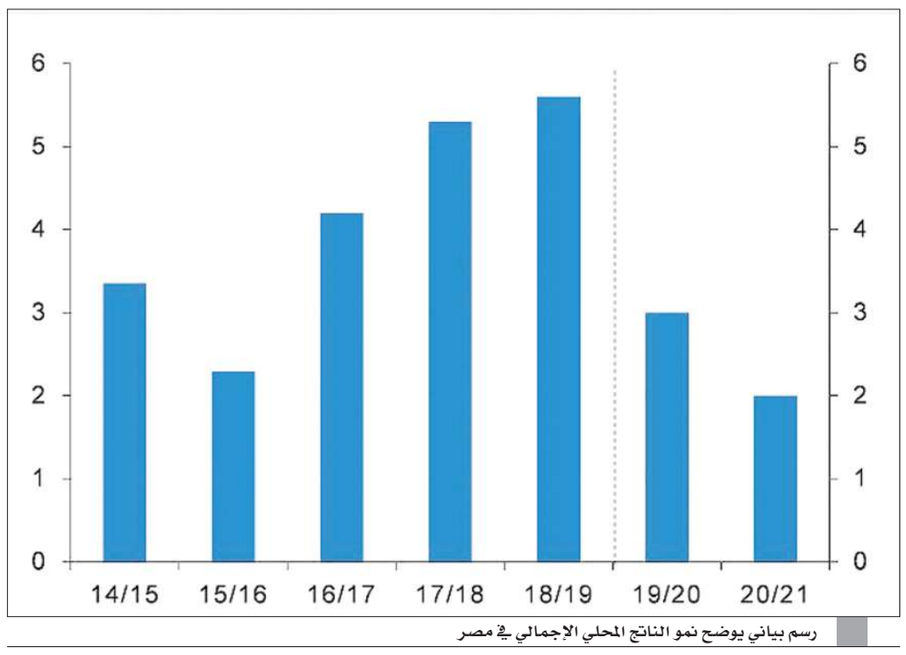
رسم بياني يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر

القطاع الخارجي يقع تحت وطأة الضغوط

سيتسع عجز الحساب الجاري في ظل تفشي الجائحة التي أثرت على بعض المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية في مصر، إذ انخفضت عائدات قناة السويس بمقدار 32.1 مليون دولار لتصل إلى 5.72 مليار دولار خلال السنة المالية 2020/2019 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض الإيرادات بنسبة 9.6% على أساس سنوي في مايو وحده نظراً لتباطؤ حركة التجارة الدولية. ومن المتوقع أن يخسر قطاع السياحة المصرية 62% على الأقل من إيراداته في عام 2020، وفقاً لمعهد التخطيط القومي. كما أدت الأزمة إلى تأثر تحويلات المصريين العاملين في الخارج نظراً لعودة الالاف منهم إلى مصر أو نتيجة لفقدان وظائفهم. واجتمعت كل تلك العوامل بالإضافة إلى خروج رؤوس الأموال من البلاد، نظراً لإقبال المستثمرين على استثمارات الملاذ الآمن بعد تفشي فيروس كورونا المستجد، مما ساهم في الضغط سلباً على الاحتياطيات الأجنبية ودفعها للتراجع من المستوى القياسي الذي بلغ 45.5 مليار دولار في فبراير لتصل إلى 36.0 مليار دولار في مايو، قبل أن ترتفع مجدداً إلى 38.2 مليار دولار في يونيو. وأدى تفاقم الضغوط على وضع ميزان المدفوعات بصفة عامة إلى إقدام مصر على تأمين المزيد من الاحتياطيات المالية في ظل حالة عدم اليقين التي تسود العالم. فخلال شهر مايو، قامت مصر بطرح سندات بقيمة 5 مليار دولار فيما يعد أكبر إصداراتها على الإطلاق وتجاوز حجم طلبات الاكتتاب القيمة المطروحة بأكثر من أربعة أضعاف، لتصل القيمة الاجمالية إلى 22 مليار دولار. كما تلقت مصر تمويلاً من صندوق النقد الدولي بقيمة 2.8 مليار دولار كأداة تمويل طارئ لمواجهة تداعيات الجائحة، وأجرت مباحثات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد مدته 12 شهرا بقيمة 5.2 مليار دولار على أن يتم صرف الشريحة الأولى بقيمة 2 مليار دولار على الفور ويتم تسليم بقية القرض على دفعتين بواقع 1.6 مليار دولار لكل دفعة خلال عام. وقد تساهم اتفاقيات صندوق النقد الدولي في تحفيز الحصول على بعض الدعم الخارجي الإضافي. ولكن قد لا تكون تلك الموارد المالية كافية للوفاء بمتطلبات ميزان المدفوعات واحتياجات تمويل الميزانية، مما قد يدفع مصر لإصدار المزيد من السندات في عام 2020 وتأمين المزيد من القروض من مصادر أخرى.

التضخم لا يزال ضمن الحدود المستهدفة للبنك المركزي

ارتفع معدل التضخم في الحضر إلى 5.6% على أساس سنوي في يونيو مقابل 4.7% في مايو، الذي يعد أدنى مستوياته المسجلة منذ نوفمبر الماضي. ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع الطلب على منتجات محددة مرتبطة بالجائحة. أما معدل التضخم الأساسي، فقد واصل تباطؤه على أساس سنوي، إذ بلغ أدنى مستوياته التاريخية عند مستوى 1% في يونيو، منخفضا من 1.5% في مايو. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة التضخم في النصف الثاني من العام الحالي نظراً للزيادة الأخيرة في رسوم الكهرباء وإمكانية تزايد الطلب في ظل تخفيف القيود.

ونظراً لاتساق مستويات التضخم بصفة عامة مع المستوى المستهدف بنسبة 9 % (± 3 نقاط مئوية)، أبقى البنك المركزي المصري على أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعاته الثلاثة الأخيرة بعد خفضها بمقدار 3 نقاط مئوية في اجتماع طارئ عُقد في مارس في إطار الإجراءات الاحترازية للحد من تداعيات تفشي فيروس كورونا. ونتوقع أن يظل البنك المركزي المصري متحفظا ويتحرك بحذر على مدار الأشهر القادمة لتجنب تسارع وتيرة تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج.

التحديات تكمن في ضبابية الآفاق المستقبلية

تواجه مصر بعض التحديات الناتجة عن وباء كورونا، إذ إن القيود المفروضة وإجراءات الحظر المطبقة لاحتواء تفشي الفيروس، وما صاحب ذلك من نفقات إضافية للحد من تداعياته، ستساهم في عرقلة الجهود التي بُذلت على مدى السنوات القليلة الماضية لاستقرار الاقتصاد الكلي. كما يزال نطاق واستمرارية الجائحة من الأمور غير المؤكدة إلى حد كبير مما يلقي بظلاله على الآفاق المستقبلية. ويُرجى أن تكون تلك الأوضاع مؤقتة وأن تستأنف البلاد جهودها الإصلاحية لاستدامة النمو. وبمجرد أن يتم احتواء فيروس كورونا، يجب التركيز على معالجة أي اختلالات في الاقتصاد الكلي إضافة إلى العديد من القضايا الهيكلية التي تواجهها البلاد، ومن أهمها تحسين بيئة الأعمال وجعل القطاع الخاص المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. كما أن هناك حاجة ماسة إلى تحقيق نمو أقوى وأشمل للحد من الفقر، وخلق فرص عمل للشباب المصريين الذين يدخلون سوق العمل بأعداد كبيرة.

ارتفاع النفقات المرتبطة بالجائحة وزيادة الاستثمار العام يؤثران على وضع المالية العامة

إمكانية ارتفاع عجز الميزانية للسنة المالية 2021/2020 بمعدلات أعلى من المستوى المستهدف

اتساع عجز الحساب الجاري أثر على المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية

البنك المركزي يبقي على أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعاته الثلاثة الأخيرة

موظفو «سيسكو» يتحدون لدعم القضايا المحلية في المنطقة

سعياً لدعم المجتمعات المحلية، جمع موظفو سيسكو في الشرق الأوسط وأفريقيا حوالي 40.000 دولار لستة جمعيات خيرية في جميع أنحاء المنطقة.

تُعرف سيسكو بأنها شركة تستثمر في تمكين الأفراد حول العالم، وتهدف اليوم إلى التأثير الإيجابي بحياة مليار شخص بحلول عام 2025. وخلال هذه الفترة التي تتطلب التباعد الجسدي بين الناس، أنشأت سيسكو في الشرق الأوسط وأفريقيا حملتها #TogetherWeMakePossible لتعزيز روح العمل الجماعي والعطاء ورد الجميل لمن يحتاجون المساعدة افتراضياً عبر الإنترنت.

مُنح موظفي سيسكو من خلال هذه المبادرة فرصة التبرع بمساهمات بسيطة عبر الإنترنت من خلال منصة YallaGive الإلكترونية الخاصة بالتبرع لجمع الأموال

ريم أسعد

للمحتاجين.

تملك سيسكو تاريخ مطوّل في دعم جهود جمع التبرعات والعمل مع المنظمات الخيرية لدعم المحتاجين، وتتضمن أعمالها الخيرية: تحسين جودة التعليم وتسهيل وصول الأفراد إلى خدمات الرعاية الصحية عالية الجودة وبناء المنازل للمحتاجين. واختارت الشركة في حملتها الإقليمية #TogetherWeMakePossible ستة جمعيات خيرية تسعى إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الحرجة من خلال المشاريع المجتمعية وبرامج توزيع الأغذية.

قالت ريم أسعد، نائب الرئيس التنفيذي لدى شركة سيسكو في الشرق الأوسط وأفريقيا: «أشعر بفخر كبير لرؤية تعاون فرقنا في جميع أنحاء المنطقة وإظهارهم لكرمهم واهتمامهم بدعم الإنسانية خلال هذه الأوقات الحرجة. وتجسد المؤسسات الخيرية الست التي عملنا معها في حملتنا #TogetherWeMakePossible قيم الاهتمام والعطاء وحماية الضعفاء من خلال منحهم المأوى والغذاء والأمان. وأنا ممتنة لجهود جميع العاملين في سيسكو وشركائنا الخيريين الذين اتحدوا بروح واحدة من أجل الارتقاء بالمجتمعات وخلق تأثير إيجابي ملموس».

أمريكان إيرلاينز» تخسر مليارات دولار مع تراجع الإيرادات 86 في المئة

سجلت شركة "أمريكان إيرلاينز" خسائر تتجاوز ملياري دولار خلال الربع الثاني من العام الجاري، مع تهاوي الإيرادات بنحو 86 بالمائة.

وأعلنت الشركة الأمريكية العاملة في قطاع الطيران، أمس الخميس، أنها سجلت خسائر بقيمة 2.06 مليار دولار (4.82 دولار للسهم الواحد) في الثلاثة أشهر المنتهية في يونيو الماضي، مقابل أرباح 662 مليون دولار (1.49 دولار للسهم) في نفس الفترة من 2019.

وباستثناء البنود غير المتكررة، بلغ نصيب السهم من الخسائر 7.82 دولار، مقارنة مع توقعات المحللين عند 7.84 دولار للسهم.

كما تهاوت الإيرادات بنحو 86.4 بالمائة لتصل إلى 1.62 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام الجاري، مقارنة مع 11.96 مليار دولار خلال الفترة المقارنة من العام المنقضي.

توفر أفضل تجربة لعملائها في المملكة

«توال» توقع اتفاقية شراكة مع «إريكسون» لتحقيق الاستدامة البيئية

لقطة جماعية للمسؤولين

عمليات البنية التحتية للطاقة المدعومة بالذكاء الاصطناعي من الشركة تساهم في ترشيد استهلاك الطاقة

وقعت توال، إحدى شركات أبراج الاتصالات الرائدة في المنطقة والتي تُعنى في مجال البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية، اتفاقية شراكة مع شركة إريكسون لتقديم خدمات التشغيل والصيانة بما في ذلك عمليات البنية التحتية، وحلول الطاقة المتجددة من إريكسون، والتي تعتبر أسلوباً جديداً ومبتكراً لتشغيل وصيانة البنية التحتية لشركات الاتصالات وشركات الأبراج.

تأتي هذه الاتفاقية تأكيداً على دعم توال لرؤية المملكة 2030، وذلك عبر تأسيس وتطوير البنية التحتية لشركات الاتصالات، إضافة إلى وجود منصة مستقرة لضمان توفير خدمات الاتصالات بجودة وكفاءة عالية لجميع المستخدمين في المملكة.

وقال المهندس محمد بن عبدالعزيز الحقباني، الرئيس التنفيذي لشركة توال: «يسعدنا توطيد علاقتنا مع شركة أريكسون، من خلال اتفاقية الخدمات المدارة الجديدة، وتوفير حلول إريكسون المبتكرة للطاقة المتجددة، والتي نسعى إلى تنفيذها لترشيد استهلاك الطاقة، وتقليل انبعاثات الكربون، ولمواكبة استراتيجيتنا الهادفة إلى إحداث تأثير إيجابي على المجتمع المحلي وضمان الاستدامة البيئية وتعزيز الطاقة المتجددة «. أوضح الحقباني أن إريكسون ستعمل بموجب هذه الإتفاقية على توفير الخدمات المُدارة للبنية التحتية لأبراج توال، وتوفير حلول إدارة الطاقة بكفاءة عالية واستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي والأتمتة، ومنصة لإدارة الطاقة، مما سيؤدي إلى تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحسين الوقت اللازم لتوفر الشبكة، وتقليل التكلفة والنفقات التشغيلية على نحو ملحوظ. ومن جهتها قالت إيفا آندرين، نائب الرئيس ورئيس وحدة الخدمات المُدارة في إريكسون الشرق الأوسط وأفريقيا: «ترتقي هذه الاتفاقية الجديدة بعلاقتنا مع توال إلى مستوى جديد كلياً، وتؤكد على مكانتنا كمزود رائد للخدمات المُدارة وحلول إدارة الطاقة، ونحن على ثقة بأن هذه الاتفاقية ستقدم مزايا عديدة لشركة توال، وتعزز جهودها في تحقيق الاستدامة البيئية في المملكة بالحد من انبعاثات الكربون، والمساهمة في تحسين تجربة عملائها بشكل عام».

وتشمل الفوائد التشغيلية لعمليات البنية التحتية للطاقة من إريكسون، إمكانية مراقبة البنية التحتية للمواقع عن بُعد، مما يتيح إمكانية إجراء عمليات الصيانة المتوقعة، وأتمتة بعض عمليات الصيانة وتنفيذها دون الحاجة إلى زيارة الموقع. وستكون هذه الخدمة مفيدة جداً وبشكل خاص في المملكة ذات الامتداد الجغرافي الواسع، مما يتيح الوصول عن بُعد إلى مختلف المناطق، وبالتالي تحسين جودة الاتصالات في المناطق النائية والبعيدة عن مراكز المدن الكبرى.